التقلبات في قيمة النقود "الآثار وطرق العلاج في الاقتصاد

أ . فيصل عبدالرحمن كحلول ، د . خالد مصطفى مبارك هبال
كلية الاقتصاد العجيلات ـ جامعة الزاوية
k.hebal@zu.edu.ly f.kahloul@zu.edu.ly
أ. حسن الهادي احمد الشيباني / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان
جامعة صبراتة
hasanelhadiashabeni@gmail.com

الملخص:

إن النقود هي المؤسسة الاجتماعية التي تقدم للإنسان منافع عظيمة ، من خلال تيسيرها الكفء لتبادل السلع و الخدمات ، و مع ذلك فإنها قد تكون سبباً للتضخم والركود إذا ساءت الإدارة النقدية ، وانخفض مستوى فاعليتها، و بالتالي تظهر هذه الأهمية البالغة في الدور الفعال للنقد ، والذي تمارسه في مختلف المتغيرات الاقتصادية ، حيث يقوم النظام النقدي في العصر الحديث و في مختلف البلدان على النقود ، والذي أدى اكتشافها إلى تطور الحضارة الإنسانية و في هذه الدراسة سنحاول الإحاطة بكل المفاهيم التي تدور حول النقود.

من مفهوم النقود باعتباره وسيلة من وسائل التبادل الحديثة التي ساعدت على تطور النشاط الاقتصادي بالإضافة إلي خصائصها التي تميزها عن أي نظام سابق لها "المقايضة "، ومنها يمكن التعرج إلي نشأة و تطور النقود غير غافلين عن الدور الفعال الذي يقوم به في الحياة الاقتصادية ، وأيضا سنحاول التطرق إلى الأنظمة النقدية و خصائصها ، ناهيك عن التقلبات الحاصلة في قيمة النقود مع ذكر أهم الآثار المترتبة فيها ثم نختم درستنا بأهم العلاجات المقترحة للتغيرات في قيمة النقود .

المقدمة:

قال **لينين** إن أفضل وسيلة لتدمير المجتمع الرأسمالي هو أن تفسد عملته وكم كان محقا و صريحا ..ولكن كان يجب أن يستكمل حديثه بقوله إن أي مجتمع يعتمد على مبدأ تقسيم العمل و التبادل سوف يضعف و ينهار لو دمر نظامه النقدي ، و مع انتهاء أسلوب المقايضة في التعامل و ظهور النقود في عمليات التبادل كأسلوب يتلاءم مع الحياة الاقتصادية الحديثة فقد استخدمت الدراهم الفضية و الدنانير الذهبية كنقود في العهد

النبوي إلى جانب الفلوس ، استمر التعامل في العصور اللاحقة إلى أن ظهرت الأوراق النقدية لغيت أساس الذهب و الفضة ، و منذ تبني العالم نظام الأوراق النقدية غير قابلة للتحويل انتاب النظام النقدي مشكلات عديدة منها مشكلة التغيرات في قيمة النقود و التي تعد اليوم من أكبر الهموم الاقتصادية العالمية ، و بالتالي يرى الاقتصاديون أن هناك عدة أسباب لهذه الظاهرة على المستوى الوطني و العالمي ، تأتي في مقدمتها الدولة بإفراطها في عملية الإصدار النقدي دون ضوابط بإضافة إلى التوسع في عملية الإقراض و منح الائتمان بواسطة البنوك التجارية و غيرها من الأسباب و بالتالي فإن هناك آثار سلبية لهذه الظاهرة من إعادة توزيع الدخول و الثروات بصورة عشوائية بين الدائنين و المدينين و كذلك تأثيرها على المدخرات الوطنية و تشوه أنماط الاستثمار المرغوبة إضافة إلى ظهور كل من مشكلتي التضخم و الكساد .

إشكالية الدراسة:

إن النقود أداة اجتماعية تتجاوز تقسيمات الاشتراكية و الرأسمالية و هي اختراع لابد وأن يستخدمه أي مجتمع في الأجل القريب أو البعيد مع نمو الحياة الاقتصادية و تعقدها ، باعتبار مسألة تغير قيمة النقود من المسائل المطروحة في هذا العصر الذي كثر الخلاف عليها و من هنا تم صياغة هذه الدراسة في التساؤلات التالية :

- ماهي الآثار المترتبة عن التقلبات في قيمة النقود في الاقتصاد الوطني .

و كيف يتم علاجه ؟ من خلال هذا التساؤل يمكن اشتقاق التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي نظرة الاقتصاد المتقدم إلى النقود؟ و كيف يفسر تغيرات قيمتها ؟
- ماهي أسباب التقلبات في قيمة النقود في ظل الاقتصاد الوطني و الأجنبي ؟
- كيفية علاج الاقتصاد الوطني للآثار المختلفة للتغيرات في قيمة النقود ؟

فرضيات الدراسة :

أ- للاقتصاد الوطني و الإسلامي منهجاً خاصاً في معالجة آثار التغير في قيمة النقود

ب- تؤثر التعاملات المتغيرة في قيمة النقود على الاقتصاد تضخماً و انكماشاً .

ج- التغيرات في النظم النقدية من حين إلى أخر أدى إلي التنوع في النقود .

د- تدهور قيمة النقود بسبب تزايد في قيمة الإنفاق العام ظاهرياً في العالم .

منهجية الدراسة :

من خلال طبيعة الدراسة و الموضوع قمنا باستخدام المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي لمعرفة المسيرة النقدية عبر العصور و اعتمادنا على الأوراق والكتب العلمية .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى ..

– معرفة مفهوم النقود و تطورها .

– أيجاد حلول للتغيرات التي تحدث في قيمة النقود .

– معرفة جمود النظام النقدي سواء كان مركب و غيرها .

– أدخال تحديثات في النظام النقدي أي مواكبة العولمة و التطورات الحديثة في النقود

أهمية الدراسة :

في بداية الأمر تعتبر السلع المختلفة منذ القدم نقوداً أو نقود بمثابة نقود في عمليات المقايضة ، فكانت بداية النقود سلع ثم نقود معدنية ثم تطورت إلى ان وصلت في الوضع الحالي بالنقود الالكترونية مع تقدم المجتمعات و ظهور الحاجات و تعقد الحياة الاقتصادية ..... الخ ، و ترجع أهمية هذه الدراسة إلى كيفية تعامل البشر و على مدى السنوات مع بعضهم البعض ، ومع ذلك أزاد فن التعامل، و تعددت الحاجات الانسان إلى شراء السلع . هذه المسيرة النقدية خلال آلاف السنين فسرت لنا طريقة التعامل الإنساني في بناء العلاقات الاقتصادية بين المجتمعات المتعاقبة .

الدراسات السابقة :

1- دراسة (د. خليفي عيسى -2011) بعنوان التغيرات في قيمة النقود الآثار و العلاج في الاقتصاد الإسلامي ، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الفعال للنقد في حياتنا الذي نمارسه في مختلف المتغيرات الاقتصادية حيث يقوم النظام الاقتصادي في العصر الحديث وفي مختلف الدول على النقود الذي أدى اكتشافها إلي تطور الحضارة الإنسانية .وتوصلت هذه الدراسة إلي :-

إن التغير في قيمة النقود ليس خاصاً بنوع معين من النقود بل على جميع أنواع النقود.

لتغير قيمة النقود عدة صور من أهمها : البيوع الآجلة ، والقروض، والمهر المؤجل، وإيجار العقارات والمباني ،.....وغيرها.

2- دراسة (د. الهادي بشير الهادي ود. محمد ابو كرش) بعنوان تحليل أثر عرض النقود والتضخم وسعر الصرف على النمو الاقتصادي دراسة حالة ليبيا . تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر مجموعة من العوامل الاقتصادية على معدلات النمو بليبيا حيث يستخدم سعر الصرف والتضخم كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع خلال الفترة من 1980- 2014 حيث خلصت هذه الدراسة إلى :

1- نتيجة الانقسام السياسي وضعف الاستقرار الأمني وغياب الأجهزة الرقابية الأمر الذي أسهم في تفاقم الأزمة المالية وتدهور قيمة الدينار الليبي وارتفاع الأسعار وغيرها
2- وجود علاقة طردية بين المتغيرات السابقة وكمية عرض النقود ، وعلاقة عكسية مع مستوى سعر الصرف في الأجلين الطويل والقصير حسب نتائج التقدير .
3- شهد الاقتصاد الليبي في الفترة من 1980 إلى 2010 استقراراً اقتصادياً ومتوازن بين الناتج و عرض النقود بينما شهد تضخماً في الفترة التي تليها.

تقسيم الدراسة :

قسمت الدراسة إلي مبحثين هما :

المبحث الاول : قسم هذا المبحث إلى عدة مطالب منها :

أ- المطلب الأول : يهتم بدراسة ماهية النقود و خصائص النقود و أنواعه.

ب- المطلب الثاني : يتناول بند الأنظمة النقدية و أنواعها و خصائص كل نوع في الاقتصاد .

المطلب الثالث : النظريات المفسرة لقيمة النقود

المبحث الثاني :- هذا المبحث يتناول جانب العوامل و الآثار المترتبة على التغيرات في قيمة النقود و كذلك يهتم من الجانب العلاجي لتلك التغيرات في النقود في الاقتصاد . وينقسم إلى :

المطلب الأول : العوامل المحددة للقيمة النقود و كذلك العوامل التي تؤدي التغير في قيمة النقود في الاقتصاد الإسلامي .

2- **المطلب الثاني :** يهتم بدراسة الآثار المترتبة على التغيرات منها التضخم على سبيل المثال .

3- المطلب الثالث: سنناقش طرق المختلفة لعلاج هذه المشكلة .

و أخيراً جاءت الخاتمة بمجموعة من النتائج ثم التوصيات ثم قائمة المراجع .

المبحث الأول

تعتبر دراسة النقد و النظرية النقدية من أهم المواضيع الهامة في علم الاقتصاد ، وبالتالي تظهر هذه الأهمية البالغة في الدور الفعال للنقد و الذي تمارسه المجتمعات في مختلف الحياة الاقتصادية ، حيث يقوم النظام الاقتصادي في العصر الحديث على النقود كوسيط للمبادلة و مخزن للقيم و غيرها من الأدوات منذ اكتشافها أدى إلى تطور الحضارة البشرية و نحاول في هذا الصدد أن نعطي مفهوما للنقود وكذلك إلى تشخيص الأنظمة النقدية الحديثة

المطلب الأول: ماهية النقود و أنواعه :

أ- نشأة النقود..(1) منذ بداية الحياة الاقتصادية على وجه الأرض اعتبرت السلع المختلفة مثل "الحيوانات و الجلود و المعادن والمحاصيل الزراعية " نقوداً كفن للتعامل بين الناس في تلك الفترة أي ظهور ما يسمى بالمقايضة أي مبادلة سلعة بسلعة اخرى أو خدمة دون أن يفصل بينهم فاصل آخر عند البيع و الشراء وبالتالي أصبحت المقايضة هي الصفة الأولى للمبادلة و التجارة المتعارف عليها آنذاك ، ومع تطور العلاقات الاقتصادية ظهر ما يسمى بالسوق ومن هنا ظهرت لنا العديد من المشاكل و الصعوبات في نظام المقايضة كأسلوب للتبادل و التعامل ، ومن هذه العيوب هي :

1- عدم وجود معيار مشترك تتم في ضوئه المبادلة .

2- صعوبة تجزئة كثير من السلع أي عدم وجود مقارنة في التبادل .

3- عدم وجود وسيلة سهلة لاختزان القيم .4- صعوبة التوافق بين الرغبات .

ب- مفهوم النقود.. لا شك أنه من الصعب وضع تعريف شامل للنقود ، و لهذه أؤيد المقولة التالية في تعريف النقود بشكل مختصر وهي" أن النقود هي كل ما تفعله النقود "(2) فكانت النقود تعرف بشكل بسيط فهناك من يرى أن النقود هي أي شيء جرى العرف و القانون على استعماله في دفع ثمن السلع في تسوية الديون مع إلزامية وجود شرط القبول العام بين الأفراد ، و هناك من يرى أن النقود هي أي شيء يحظى بالقبول العام في التداول و له قوة شرائية عامة يستخدم كوسيط للتبادل و مقياساً للقيم .(3) و نلاحظ من هذا التعريف تنوع و تعدد الأشياء المتخذة كنقد ، إضافة إلى الشروط الواجب توفرها فيه من قبول عام من طرف جميع أفراد المجتمع وكذلك اعتبار النقود وسيلة للحصول غلى السلع و الخدمات .

وأخيراً نكون قد خلصنا باعتبار النقود ذات وظيفتين هي القبول العام و قوة الإجبار ، إضافة كونه أصلاً كامل السيولة له قوة اقتصادية من حيث كونه وشيط للتبادل ووسيلة لسداد الالتزامات الآجلة.

ج- خصائص النقود :

يمكن استخلاص أن النقود تتصف بصفات و خصائص تميزها عن غيرها من السلع ، و من أهم هذه الخصائص ما يلي :

أ- النقود مطلوبة من قبل الجميع أي لها خاصية القبول العام .

ب- تتصف بخاصية الندرة .

ج- لها خاصية الثقة .

د- لها خاصية سهولة التعامل .

ه- النقود وسيط للمبادلة و مقياس للقيمة .
و- النقود أداة للادخار .
س- النقود قابلة للتجزئة و التخزين و خفيفة الوزن .
ش- تجانس الوحدات.
ط- وجود استقرار نسبي في قيمتها . (4) .
ن- غير قابليتها للهلاك و التلف بسرعة .

د- وظائف النقود:

للنقود وظائف متعددة منها أساسية و ثانوية و أيضاَ حديثة .

اولاَ- الوظائف الأساسية :

1- النقود وسيلة للمبادلة – فهي أهم وظيفة لما لها من دور في تسهيل المبادلات المتعددة ، و بالتالي تلبي الرغبات و كذلك تعكس هذه الوظيفة القوة الشرائية للفرد من حيث إن الحاصل عليها يستطيع أن يشتري ما يساوي قيمتها من سلع و خدمات باعتبارها مقبولة دون أي مشاكل .

2- النقود كمقياس للقيمة – إن النقود تقيس قيمة كل سلعة أو خدمة معبراَ عنها بالوحدات النقدية ، فإن النقود أداة لابد منها في كل حساب اقتصادي يلجأ اليها المنتج والمستهلك (5) ولابد أن تتمتع بثبات النسبي في قوتها الشرائية.

ثانياَ- الوظائف الثانوية :

أ- النقود مخزن للقيم
ب- النقود كأداة للمدفوعات الآجلة .

ثالثاَ- الوظائف الحديثة :

1- احتياطي لقروض البنوك
2- النقود و المستوى العام للأسعار
3- النقود و القدرة على الخيار للأفراد .

هـ- أنواع النقود"

اولاَ – النقود السلعية :

وهي أول ما عرفتها البشرية من أنواع النقود بعد ترك نظام المقايضة فهي عبارة عن سلع معينة يتم التبادل السلع والخدمات بواسطتها ، و بالتالي استخدمت أشكال وأنواع مختلفة منها الإبل و الأغنام بالإضافة إلى الملح و السمك و الصوف و غيرها ، و بعدها تم استخدام أنواع أخرى من السلع كالمعادن و الجذير بذكر أن المعادن استخدمت كسلع

لما لها من صفات تمتاز بها نذكر منها غير قابلة للتلف و سهولة نقلها والاحتفاظ بها و كذلك ندرتها النسبية .

ثانياَ- النقود المعدنية :

يعد اختيار المعادن النفيسة للتداول أعقبها سك النقود ،وبالتالي أصبحت هذه العملية محصورة في يد السلطات العامة التي بدأت في وضع المسكوكات من المعادن النفيسة بأشكال مختلفة ومنتظمة و منقوشة بعبارات مختصرة و ختمها بخاتم الدولة أو عليها صور لبعض الحاكم آن ذاك، وتجدر الإشارة إلى أنه عندما تقوم الدولة بإصدار هذا النوع من النقود عليها اتخاذ الخطوات التالية :

– تحديد مقار الذهب الموجود في وحدة العملة ، و تحديد السعر النقدي لكل وحدة.

– استعداد السلطات النقدية لشراء أي كمية من المعدن النفيس

– السماح بتحويل العملة النقدية إلى ذهب لمنع انخفاض سعر الذهب في السوق عن سعر البنك . و بمرور الزمن تزايد الطلب على المعادن النفيسة في صور استعمالات غير نقدية مما أدى إلى انخفاض المعروض منها و هذا تسبب في ارتفاع قيمة المعادن ليس كنقود عن قيمتها القانونية مما جعل الأفراد يلجؤون إلى صهرها و تحويلها إلى سبائك .

ثالثاَ- النقود الورقية:

ونتيجة للمخاطر التي تعرض لها التجار غمن حمل كميات كبيرة من المعادن النفيسة ، فلقد لجأ الكثير من التجار و العملاء إلى إيداع هذه المعادن لدى الصيرفة مقابل سند يعطي لصاحب الوديعة قابل لتداول و يعادل مقدار المعدن النفيس ،وبالتالي مرت هذه النقود بمراحل أساسية :

أ- النقود الورقية النائبة :

وهي عبارة عن شهادات أو صكوك ورقية تمثل كمية من الذهب أو الفضة مودعة على شكل نقود أو سبائك ،و تمتاز بسهولة حملها و عدم تعرضها للتأكل و السرقة دون انتقال الذهب و الفضة .

ب- النقود الورقية الوثيقة .

يطلق عليها أسم البنكنوت أي تحمل تعهداَ بالدفع عند الطلب أو الكمبيالة .

ج- النقود الورقية الإلزامية :

و هي نقود تصدرها الحكومة في أوقات غير عادية و لا يقابلها رصيد معدني ، و يعيب هذا النوع من النقود يمكن تزويرها و قابلة للاحتراق و التلف نتيجة التداول .

د- النقود المساعدة.

وهي نقود في شكل قطع نقدية ذات قيمة بسيطة تتمثل مهمتها في مساعدة النقود في تسهيل المبادلات ذات القيمة الضئيلة . (6)

هـ- النقود المصرفية .

لقد تطورت النقود الورقية إلى النقود المصرفية و بالتالي سميت بالنقود المصرفية نسبة إلى المصرف أو البنك الذي يقوم الأفراد بإيداع الأوراق النقدية فيه .(7) . و بالتالي يسمى هذا النوع اليوم بالحسابات الجارية و الودائع لدى البنوك التجارية ، فهي نقود تخلقها المصارف التجارية و تعتبر ديون عليها للأفراد المودع وتجدر الإشارة هنا إلى أن ملكية الودائع تنتقل بواسطة الشيك وبالتالي تعد هذه النقود أسهل أنواع النقود في التعامل أي ليس لها كيان مادي

و- النقود الالكترونية .

هي مجموعة من البروتوكولات أو التواقيع الرقمية التي تتيح للرسائل الالكترونية أن تحل محل تبادل العملات النقدية . (8)(تعريف شركة أيرنست آنيونغ) ، و تشمل أنواع و أشكال مختلفة منها .

1البطاقات البلاستيكية الممغنطة .

2- النقود الالكترونية المبرمجة .

3- المحفظة الالكترونية (الشيك الالكتروني).

المطلب الثاني – الأنظمة النقدية .

إن الأنظمة النقدية هي جزء من المجتمع ، فهي تتمثل في المعاملات بين الناس ،كما أن الروابط النقدية هي روابط اجتماعية فالنظام النقدي متنوع فهناك النظام النقدي السلعي و النظام الورقي و غيره .

مفهوم النظام النقدي :

يعرف على أنه ذلك الكيان التنظيمي الذي يضم في إطاره أنواع معينة من النقود المتداولة في مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة مع مراعاة القواعد الحاكمة لكيفية و شروط إصدار كل نوع منها و مدى قابليتها بعضها للتحويل إلى الأنواع الأخرى و مدى الالتزام بقبولها في الوفاء بالالتزامات (9) وبالتالي فإن النظام النقدي يشمل جميع أنواع النقود في الدولة ، بالإضافة إلى شموله لكل المؤسسات التي لها سلطة و مسؤوليه خلق النقود .

*- خصائص النظام النقدي .(10) وتشمل الخصائص التالية :

أ- النظام النقدي نظام مركب

ب-النظام النقدي نظام اجتماعي
ج- النظام النقدي نظام تاريخي .

***- خصائص النظام النقدي الجيد (11)**

أ- امكانية إدارة الكمية المعروضة من النقود.
ب- مرونة الأنواع المتعددة للنقود .
ت- المساواة في القوة الشرائية لجميع أنواع النقود
ث- الاستقرار في القيمة.
ج- الأمان .
ح- القبول في الأسواق الخارجية .

ثانياَ- أنواع النظام النقدي :

أ ـ النظام النقدي السلعي : في هذا النظام تحدد الدولة قيمة وحدة النقود بوزن معين من سلعة ما بحيث تكون القوة الشرائية لوحدة النقود معادلة للقوة الشرائية لمقياس القيمة ، و الجذير بالذكر و في ظل هذا النظام يجيب أن تكون القيمة النقدية لوحدة النقد مساوية تماماَ لقيمة ما بها من سلعة أو معدن (12)

ففي هذه الحالة (نظام الذهب) يجب أن تساوي وحدة النقود وزناَ معينا من الذهب و بالتالي اتخذ هذا النظام اشكالا متعددة منها: -

1- نظام المسكوكات الذهبية : تلتزم الحكومة بتوفير عملات ذهبية ذات فئات صغيرة للتداول العام .
2- نظام السبائك الذهبية :في هذه الحالة يقوم البنك المركزي أو الدولة بيع الذهب على شكل سبائك كبيرة لا يقل وزنها عن حد معين مع استخدام الذهب كعملة داخلية للتداول .

ب-نظام الصرف بالذهب : وفق قانون "جريشام " إن قيمة الوحدة النقدية تحدد وفق معدنين مثل الذهب و الفضة و يتم تحديد العملة الوطنية ضمن قانون السلطة النقدية ما يساوي قيمتها من المسكوكات ، و بالتالي أنهار هذا النظام لعدم وجود تطابق بين القيمة القانونية و القيمة السوقية ، و في عام 1516-قال السير توماس جريشام " إن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة " .

ج-النظام النقدي الورقي : هذا النظام حيث تتبعه معظم دول العالم ، و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية أي بعد إن تخلت معظم الدول عن قاعدة الذهب ، و بالتالي اصبحت قاعدة النقود الورقية هي الممثل في العالم المعاصر للنظام النقدي الائتمان ، فوحدة التقدير لها قيمة تجارية بل إن قيمتها تتحدد بأحكام القانون الوطني ، و

بعدها أصبح الأفراد ملزمين بمقتضاه بقبول هذا النوع من النقود في تسوية مبادلاتهم مما افضى عليها قوة إبراء غير محدودة .

المطلب الثالث- النظريات المفسرة لقيمة النقود :

تعتبر النقود سلعة كغيرها من السلع ، و بالتالي اعتبرتها سلعة مميزة عن سائر السلع و هي الأوسع قبولاً و تفضيلاً في التداول ، كما نلاحظ أن النقود تطلب لأنها وسيلة لإشباع الحاجات و أهم النظريات.

أ- النظرية التقليدية للنقود وتنقسم إلى:-

1- النظرية الكمية النقود :

تعد نظرية كمية النقود إحدى أقدم النظريات النقدية التي حاولت تفسير تحديد المستوى العام للأسعار وما يحدث فيه من تقلبات و ما زالت هذه النظرية تشكل حجر الأساس في البناء النظري للنموذج الاقتصادي و تتلخص هذه النظرية في أنه إذا تغيرت الأسعار تبعاً للتغير في قيمة النقود فإن هذه التغير يرجع إلى تغير في كمية النقود ، وهذا يعني أن التقلبات في الأسعار هي نتيجة لتغير كمية النقود أي وجود علاقة طردية بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار ، و بالتالي تعود هذه الزيادة الحاصلة في كمية الذهب و الفضة أي عرض النقود المعدنية التي أوضحها العالم الفرنسي جان باردان في القرن السادس عشر ومع تطور الحياة الاقتصادية تطورت نظرية كمية النقود بطرق شتى ومختلفة منها :

أولاً- معادلة التبادل :- وهي الصيغة التي قدمها فيشر في شكل علاقة تكافؤ ،تؤكد على وظيفة النقود كوسيط للمبادلة و يترتب على ذلك أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع و الخدمات و الأوراق المالية التي تم تداولها باستخدام النقود

$M.V=P.T$ ، $MV=PT$ ، $P= MY/P$.

2- نظرية دوران الدخل :- إن هذه النظرية تربط في تحليلها على فكرتي الدخل والمنفعة لتفسير تقلبات قيمة النقود و ترى أن تغير الأسعار يتوقف على الحركات الخاصة بالدخل من السلع والخدمات حيث يتساوى الدخل الوطني مع الناتج الوطني في حالة زيادة الدخول الإسمية و بقاء الدخول الحقيقية على حالها و بالتالي تتجه الأسعار إلى أعلى و العكس . و نتيجة للصعوبات التي واجهت معادلة فيشر عند التطبيق و ذلك بسبب كبر حجم المعاملات من المبادلات و ثباتها وكذلك عن أسعار تلك المعاملات التي لم تكن حقيقية عن المستوى العام للأسعار ، و بعد ذلك تطورت نظرية الدخل ، فأصبحت نظرية الدخل تربط العلاقة بين الأسعار و النقود و سرعة دورانها والإنتاج و بعد ذلك

أرجع فون فيزر إلى أن التغير في قيمة النقود راجع إلى العلاقة بين الدخل النقدي و الدخل الحقيقي(13)

ـ صيغة كامبريدج للأرصدة النقدية الحاضرة:ـ نتيجة للانتقادات الموجه لنظرية التبادل ، اوضح العالم الاقتصادي ألفريد مارشال بأن هناك نسبة معينة من الدخل يفضل الأفراد الاحتفاظ بها على شكل نقد ، أي هناك علاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة و الدخل النقدي من جهة أخرى ، و يرى ألفريد مارشال أن قيمة النقود أو العملات التي تستخدم لأداء المعاملات في دولة ما خلال فترة زمنية تقدر عادة بنسبة مضروبة في متوسط عدد مرات تداولها من يد إلى أخرى تتساوى تماما مع حجم المعاملات أو الأنشطة التي يتم تمويلها بمدفوعات نقدية مباشرة خلال السنة نفسها (14)

ب ـ نظرية كينز في قيمة النقود :

بعد المحاولات التي قام بها كلاً من فيشر و مارشال و فون فيزر و بيجو و غيرهم في توضيح و تفسير عن العوامل التي تؤثر في مستويات الأسعار ، جاء دور كينز في كتابه " رسالة في النقود " حيث قام بتحديد العوامل المؤثرة في مستويات الأسعار وبالتالي وضح سبب التغيرات فيها إلى الاختلال الحاصل بين الاستثمار و الإدخار وذلك لوجود تفاوت بين سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الطبيعي ،ولقد حاول كينز الربط بين القوى التي تحدد سعر السلعة وتلك التي تحدد قيمة النقود والمستوي العام للأسعار، وبالتالي يرى كينز إن كمية النقود تؤثر على الأسعار المحلية من خلال التأثير على أسعار الأصول الرأسمالية وذلك من خلال زيادة القيمة الضمنية للنقود التي تترتب على الاحتفاظ بالنقود ، كما ربط كينز فكرة تغيير أسعار الأصول الرأسمالية ووسائل الدفع الاخرى غير النقدية بالميل الحدي للاستهلاك وفي هذه الحالة يمكن للأسعار أن ترتفع حيث يتأثر الميل الحدي للاستهلاك بالزيادة في الأجور النقدية كعنصر من عناصر التكاليف.

ج- النظرية الحديثة في قيمة النقود :ـ

لقد قام الاقتصادي ميلتون فريدمان بإحياء وتجديد نظرية كمية النقود (15) حيث تتفق نظرية كمية النقود الجديدة من حيث المبدأ مع نظرية كمية النقود التقليدية ويرى فريدمان أن العوامل المؤثرة على عرض النقود مستقلة عن العوامل المؤثرة في طلبها وأن عرض النقود يتحدد بمستوى سعر الفائدة كما تعتبر هذه النظرية أن الثروة محدد رئيسي للنقود وتأخذ الثروة أشكالا مختلفة منها الدخل والعائد الذي تدره النقود ، وأذواق وأولويات تفضيل حائزي الثروة كما يدعو إلى النظر لعلاقة الطلب على النقود نظرة شاملة.

المبحث الثـــــاني ـ التغير قيمة النقود في الاقتصاد :

المطلب الأول– عوامل التغير قيمة النقود في الاقتصاد :

في عصرنا هذا فقد أصبح من أهم وظائف النقود كونها مقياساً للقيمة و أداة وفاء للديون الآجلة و بالتالي تتعرض هاتان الوظيفتان إلى تهديد كبير متمثل في تغير القيمة الشرائية للنقود وهو ما ينشأ عنه اختلال في الوفاء بهذه الالتزامات عدة عوامل:

1- انتشار الرشوة و الربا في معظم عمليات تمويل النشاط الاقتصادي الحديث ، والتي تؤدي فيها المصارف الدور الأساسي عن طريق التوسع في عمليات الائتمان أي القروض و السلف بفوائد فيزداد العرض الكلي للنقود بمعدلات سريعة و تبعاً لذلك ترتفع الأسعار و تنخفض القوة الشرائية للنقود.

2- السيطرة الاحتكارية على الأسواق و المنتجات ، و المعروف أن الاحتكار يؤثر على المستوى العام للأسعار و بالتالي على القوة الشرائية للنقود .

3- سد العجز في الميزانية ، و هي أن تتوسع الدول في إصدار النقود القانونية الورقية لسد هذا العجز في ميزانيتها و هو ما يسمى بالتمويل بالعجز هذا يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية فيزداد الطلب و ترتفع الأسعار و تنخفض القيمة الحقيقية للنقود .

4- الاكتناز و هو أحدى التصرفات التي تؤدي إلى إحداث تقلبات اقتصادية و حدوث ظاهرة الانكماش .

5- عدم ترشيد الإنفاق و الاستهلاك يؤدي إلى إحداث تقلبات دورية ناشئة عن الإنفاق الاستهلاكي .

6- الاضطرابات والتغيرات السياسية و عدم الاستقرار السياسي والفوضى والعشوائية في الإنتاج تؤدي جميعها إلى ارتفاع الأسعار والتضخم .

7- العقوبات الاقتصادية و العسكرية المفروضة على دولة ما تؤدي إلى ارتفاع الأسعار تؤدي إلى إحداث تقلبات اقتصادية و انكماش في الاقتصاد الإنتاجي .

8- ظاهرة غسيل الأموال و المتاجرة بالعملة و ظهور السوق الموازي ودعمه من قبل المسؤولين في الدولة .

المطلب الثاني- قياس تقلبات قيمة النقود . :

لكل سلعة قيمتان ، قيمة استعمال و قيمة مبادلة ، تعبر قيمة المبادلة عن صلاحية السلعة ؛ لأن تكون محل للمبادلة و ليس للنقود الا قيمة واحدة هي قيمة المبالة ؛ لأنها بذاتها عديمة الاستعمال أو المنفعة ، فالعبرة بقوتها الشرائية أي بمقدار ما تشتريه من السلع و الخدمات الصالحة للاستهلاك ، أما قيمة الاستعمال فتعبر عن صلاحية السلعة لإشباع حاجة معينة .

اولاَ- قيمة النقود و ارتباطها العكسي بمستوى الأسعار :

إن ارتفاع الأسعار يضعف من القوة الشرائية للنقود ، و بالتالي ينقص من كمية ما يشترى من سلع و خدمات ، أما في حالة انخفاض الأسعار فيزيد من القوة الشرائية ومن ثم يزيد من كمية ما يشترى من هذه السلع ، و خلاصة القول إن قيمة النقود على عكس حركة الأسعار ، أي وجود علاقة عكسية بين قيمة النقود و مستوى الأسعار و نتيجة لذلك أن قيمة النقود ليست في الواقع لا مقلوب مستوى الأسعار فمثلاَ- إذا ارتفع مستوى الأسعار إلى الضعف كان معنى ذلك انخفاض قيمة النقود إلى النصف ، و أذا انخفض مستوى الأسعار بمقدار 50% كان معنى ذلك ارتفاع قيمة النقود بمقدار 100%، هنا لا يجوز أن ينظر إلى ارتفاع مستوى الأسعار و انخفاض قيمة النقود أو إلى انخفاض مستوى الأسعار و ارتفاع قيمة النقود على أن أحدهما سبب للأخرى لأنهما في الواقع شيء واحد (16)

ثانياَ- قياس تقلبات قيمة النقود :

يمكن قياس التغير في قيمة النقود عن طريق متابعة التغير في المستوى العام للأسعار خاصة و أن الأسعار تنزع إلى التوافق في الاتجاه ، فإذا اتضح لنا من مقارنة أسعار السلع المتمثلة في تاريخ معين بأسعارها في تاريخ سابق أن معظم الأرقام النسبية لأسعار هذه السلع قد ارتفعت ، يمكن لنا القول إن الأسعار العامة قد ارتفعت والعكس ، وفي المقابل وجد الاقتصاديون في الأرقام القياسية أداة علمية ملائمة لقياس تقلبات قيمة النقود ، أما لآن في الوقت الحاضر أصبحت هذه الأرقام تستخدم في قياس حركات السكان و تغيرات الإنتاج و الاستهلاك .... الخ .

ولما كانت القوة الشرائية للنقود بمثابة مقلوب مستوى الأسعار فأنه في الإمكان الحصول على الأرقام القياسية للقوة الشرائية بقلب الرقم القياسي الذي يمثل مستوى الأسعار ، فإذا كان الرقم القياسي الذي يمثل مستوى الأسعار قد ارتفع في سنة معينة إلى ثلاثة أمثال قيمته في سنة الأساس ، فإن ذلك يعني هبوط القوة الشرائية إلى الثلث و هكذا و هناك عدة طرق و أساليب لقياس تغيرات القيمة النقدية منها :

1- الرقم القياسي للأسعار :-

يمكن توضيح الخطوات الأساسية في تحديد الأرقام القياسية للأسعار هي:

أ- الغرض من وضع الأرقام القياسية هو قياس التغير في قيمة النقود .

ب ـ التاريخ الأساسي الذي يقاس التغير بالنسبة إليه (سنة الأساس) .

ج- الأسعار التي تقاس التغير فيها من سنة الأساس إلى السنة موضوع البحث فيها .

د- المستوى العام للأسعار عن طريق الجمع بين الأسعار المختلفة و استخلاص الاتجاه الموحد والحركة هـ- يجب أن نحسن اختيار مجموعة السلع التي نريد حساب التغير النسبي في أسعارها .

هـ - يجب أن نحسن اختيار سنة الأساس .

و- نعبر عن التغيرات التي تحدث في صورة نسبة مئوية كما يلي :

الرقم القياسي = سعر السلع في سنة المقارنة ÷ سعر السلعة في سنة الأساس × 100

2- الرقم القياسي البسيط :- لفهم هذه الطريقة إليكم هذا المثال التطبيقي :

نفرض أن لدينا خمس سلع هي : أ ، ب ، ج ، د ، هـ نرغب في معرفة التغير النسبي في أسعارها بين عام 1999 كسنة الأساس و عام 2009 سنة المقارنة حسب الجدول المدرج التالي :

السلع	1999 سنة الأساس		2009 سنة المقارنة	
	السعر الحقيقي	السعر المئوي %	السعر الحقيقي	السعر المئوي %
أ	60	100	90	150
ب	40	100	80	200
ج	20	100	25	125
د	80	100	120	150
هـ	30	100	90	300
المجموع		500		925

المصدر: اعداد الباحثين

1- نحسب متوسط الرقم القياسي للأسعار سنة الأساس ، باعتبار 1999 سنة الأساس .

متوسط الرقم القياسي لسنة 1999= مجموع الأسعار في سنة الاساس × 100

عدد السلع

.

= 500 /5 = %100

2- نحسب متوسط الرقم القياسي للأسعار سنة المقارنة 2009 .

متوسط الرقم القياسي لسنة 2009= مجموع الأسعار سنة المقارنة × 100

عدد السلع

.

= 925 / 5 = % 185

و يتبين لنا من هذا الرقم أن مستوى الأسعار قد ارتفعت عما كانت عليه بنسبة 85% ،

و نلاحظ أن هذه الطريقة تميزت بالبساطة و السهولة ، و يعيب ها أنها تعطي جميع السلع نفس الأهمية و في الواقع غير ذلك .

3- الرقم القياسي المرجح.

جاءت هذه الطريقة لتفادي الخطأ الذي وقعت فيه الطريقة السابقة الذكر ، بالتالي يجب علينا الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية لكل السلعة عند احتساب متوسط الأسعار واعطاء كل سلعة وزن نسبي خاص بها .

السلع	الوزن النسبي	سنة الأساس 1999		سنة المقارنة 2009	
		السعر الحقيقي	السعر المئوي× الوزن	السعر الحقيقي	السعر المئوي × الوزن
أ	2	60	200=2×100	90	300=2×150
ب	5	40	500=5×100	80	1000 =5×200
ج	3	20	300=3×100	25	375=3×125
د	8	80	800=8×100	120	1200=8×150
هـ	6	30	600×6×100	90	1800=6×300
المجموع	24		2400		4675

*- متوسط الأسعار المرجح لسنة الأساس 1999 = مجموع(السعر المئوي ×الوزن) لسنة الأساس .

مجموع الوزن

= 24 / 2400× 100 =100%

*- متوسط الأسعار المرجحة لسنة المقارنة 2009= مجموع(سعر المئوي لسنة المقارنة 2009 .

مجموع الوزن

= 24 / 4675 ×100= 194.8 %\ وعليه فإن الأرقام القياسية المرجحة لمستوى الأسعار لسنة 2009 ق= ارتفعت بنسبة 94.8 عما كانت عليه في سنة 1999 . و نلاحظ أن هذه النسبة تختلف عن النسبة السابقة في الرقم القياسي البسيط .

و نستنتج من ذلك أن الأرقام القياسية للأسعار هي طريقة علمية نافعة تدل على التغير في القوة الشرائية للنقود إلا أنها ليست في المستوى اليقين التام بها ، و بالتالي لا تدل على السلوك الفردي لسعر أي سلعة كما أنها تعطي نتائج تقر تقريبية عن التغير النسبي في مستوى الأسعار ، وتهمل السلع قليلة الأهمية في حسابها ، وأيضاَ تعطي هذه الأرقام أهمية نسبية و ليست مطلقة خلال الزمن .

المطلب الثالث – الآثار المترتبة على تغير قيمة النقود :

إن التغير في قيمة النقود له آثار سلبية على الاقتصاد سواء الأمر تعلق بظاهرة التضخم أو الانكماش فهو يضعف الإنتاج ، كما يؤدي إلى اختلالات عميقة في الاقتصاد منها نقص المدخرات في الدول و الأفراد ،و تشجيع الاستثمار نحو المضاربة بدل الإنتاج إضافة إلى ذلك هناك آثار أخرى منها اجتماعية و سياسية مما تؤدي إلى الإضرار بمصلحة المجتمع ككل و كذلك تؤدي إلى ظهور مشكلة التبعية والتخلف في انظمتها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الفكرية و من هذه الآثار ما يلي :

أولاَ- آثر تغير كمية النقود على مستوى النشاط الاقتصادي

نجد أن حجم الاستثمار يتحدد وفق العلاقة بين سعر الفائدة السائد في السوق و الكفاءة الحدية لرأس المال ، فمثلاً أذا حسبنا القيمة الحالية لمجموع هذه العوائد المنتظر تحقيقها طيلة حياة الآلة الجديدة مخصومة بسعر الفائدة و كانت أعلى من تكاليف الحصول على الآلة لكان من المربح للمنتجين أن يستثمر اموالهم في هذه الآلة ، فاذا حسبنا معدل الخصم الذي يساوي بين القيمة الحالية لمجموع العوائد و بين نفقة السلعة الرأسمالية الجديدة ، لكان معدل الخصم الذي تم احتسابه هو الكفاءة الحدية لرأس المال و يصبح الاستثمار مجزياَ ، و يتضح من هذا أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة.

ثانياَ- التضخم باعتباره أثر لتغيرات قيمة النقود :

يعتبر التضخم من اكثر الظواهر الاقتصادية ارتباطاَ بالاقتصاديات الحديثة فقد بدأ في الظهور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومن الحالات الاقتصادية غير المرغوب فيها التي تصيب العالم ، و بالتالي يصعب التخلص منه ، ومن أهم الآثار الاقتصادية للتضخم :

أ- تدهور قيمة النقود – كما نعرف أن التضخم هو الارتفاع الكبير في الأسعار ، وارتفاع الأسعار تعني فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية و خفض قدرتها على الشراء أي تدهور قيمتها ، و عند استمرار التضخم في بلد ما هذا يؤدي إلى هجرة الأموال الأجنبية و الأموال الوطنية على السواء مما يؤدى إلى تدهور قيمة العملة سواء عملة محلية أو عملة أجنبية بالنسبة للذهب الذي يرتفع ثمنه مقوما بها (17)

ب ـ كذلك عند عجز جهاز التنمية عن القيام بوظيفته في توجيه الإنتاج تبعاَ للطلب الفعلي للمستهلكين و بالتالي يتوقع الأفراد ارتفاع الأسعار فيزيدون طلبهم الحالي فترتفع الأسعار من جديد اما المنتجون فيزيدون من إنتاجهم و يؤجلون البيع مما يساعد على ارتفاع الأسعار ، و بالتالي تفقد النقود وظيفتها كأداة للمبادلة .

ج- إعادة تويع الدخول الحقيقية ، ويقصد بهذا الجانب هم أصحاب الدخول الثابتة و أصحاب الأجور و المرتبات ، فأصحاب الدخول الثابتة تشمل فئة أصحاب معاشات

التقاعد و الإعانات الاجتماعية و الديون العقارية و شهادات الاستثمار ، كله تتأثر بانخفاض القوة الشرائية و ارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى تقليل قدرة الدخل على شراء السلع و الخدمات ،باعتباره دخول نقدية ثابتة المقدار لفترة طويلة .

أما اصحاب الأجور و المرتبات لهم قابلية محدودة للتغير تبعاً لتقلب القوة الشرائية للنقود و بالتالي لا ترتفع الأجور بنسبة الأسعار نفسها ، و ذلك بسبب ضعف نقابات العمال في كافة الدول لأن الأجور و المرتبات تزداد في فترات طويلة ومتباعدة على عكس ارتفاع الأسعار في السلع و الخدمات وهكذا تضرر أصحاب الأجور والمرتبات عند انخفاض القوة الشرائية وارتفاع الأسعار(18)

د - آثار التضخم على ميزان المدفوعات – يعبر ميزان المدفوعات في كل بلد عن سجل لكل المعاملات التي تتم بين بلدين خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة أو عام .(19) و بالتالي يكون تأثيره ضارا على الاقتصاد الوطني يعمل على خفض صادرات الدولة وتدهورها و زيادة في الواردات التي تحدث عجز في الميزان ، و في هذه الحالة تلجأ الدولة إلى استعمال احتياطي اذهب لديها لسد عجز ميزانها .

هـ - آثر التضخم على الاستثمار – يرى بعض الاقتصاديين أنه عندما يحدث تضخم وبالتالي تنخفض قيمة النقود يترتب عليها عدة نتائج تحد من قرارات المستثمرين والمدخرين ، فالسلع التي ترتفع أسعارها بسرعة هي التي تستطيع جذب المستثمرين نظراً لما تحققه من أرباح ، و الجدير بذكر عند توجيه الاستثمار إلى غير صالح الاقتصاد القومي مثلاً في فترة الحروب أو فترة التغيرات السياسية تزداد الأرباح النقدية بسبب ارتفاع الأسعار يزيد حجم الطلب الحربي أو المدني على الموارد المحدودة و بالتالي تضطر الحكومة إلى فرض ضريبة أرباح استثنائية ،وهذه الأرباح تعتبر أرباح نقدية لا حقيقية و بدورها تؤدي إلى تغير في قيمة النقود بفعل الضريبة .

ثالثاَ- آثار أخرى للتغيرات في قيمة النقود :

1- الآثار الاجتماعية :- يركز عدد كبير من الاقتصاديين على دراسة الآثار الاقتصادية للتضخم و يتجاهلون الآثار الاجتماعية المصاحبة له (20) فإن انخفاض قيمة النقود لها تأثير من الناحية الاجتماعية أي تؤدي إلى الصراع الاجتماعي وانتشار الفساد و الجرائم الأخلاقية و السرقات وغيرها من الجرائم الاقتصادية مثل المضاربة و الاحتكار و تفشي الرشوة بين الأوساط الإدارية ، و نجد الموظف عادة ما يساوم على تأدية الخدمة " لمن يدفع أكثر "و الضرر الاجتماعي هنا لا يقتصر فقط على من يتلقون الرشوة و أنما يمتد إلى من يقدمونها فالذي يبدأ بتقديم الرشوة لإنجاز خدمة مشروعة يمكن أن تقدم الرشوة لإنجاز مصالح غير مشروعة ، و يتحول ذلك

إلى نمط سلوكي عام ، و بانتشار هذا السلوك يرتفع حجم الراشين و المرتشين معاً و يصبح قاعدة عامة ترقى إلى معيار اجتماعي مقبول عملياً حتى أذا ظل المجتمع يدين هذا السلوك رسمياً .

2- الآثار السياسية – ففي هذه الحالة تؤدي انخفاض قيمة النقود و ارتفاع الأسعار إلى انتشار القلاقل السياسية بسبب حاجة الناس و فقرهم و هو شيء سائد في عصرنا هذا مثل ما حدث في مصر في الثمانيات بما يسمى بثورة الخبز ، وما حصل أيضاً في الأردن عام 1989 نتيجة الأوضاع الاقتصادية و كذلك ما حدث في بعض الدول العربية " ثورة الربيع العربي " مما أحدث من تضخم في النظم الاقتصادية فيها وانخفاض قيمة النقود و ارتفاع عام في السلع و الخدمات و لم تصل بعد إلى حالة الاستقرار في وضعها السياسي ، فمثلاً بعد ثورة 25 يناير 2011 بدأت المشاكل الاقتصادية تعتري الاقتصاد المصري ، و بالتالي ازدت أعباء خدمة الدين العام و التي وصلت حوالي 203100 مليون جنيه في عام 2013 و في عام 2015 و صلت نسبته من الناتج المحلي 87% و الدين الخارجي حوالي 46 مليار دولار ، و في نهاية 2015 تراجعت الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية لتصل إلى 16.4 مليار دولار ما يغطي 3.2 شهراً من الواردات السلعية إلى جانب تزايد الضغوط التضخمية التي لها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السيئة ، و كذلك تزايد العجز الكلي في الموازنة العامة و الميزان التجاري بنسب مرتفعة للغاية الناتجة عن المنافسة الشديدة في السوق العالمي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية المعاصرة ، و بالتالي قررت الحكومة المصرية تخفيض قيمة العملة بهدف تشجيع الصادرات المصرية و زيادة القدرة التنافسية مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار هذا بدوره أدى إلى زيادة معدل التضخم في الاقتصاد و تصاعد سعر الدولار في السوق الموازية امام الجنيه ليصل إلى 27 جنيه أو أكثر للدولار في الوقت الحالي .

3- تفاقم مشكلة الغداء: لهذه المشكلة أهمية محورية في تفسير الضغوط التضخمية التي تعرضت لها الدول النامية في العقود الاخيرة فالنمو المتزايد في قوى الطلب الاستهلاكي على المواد الغذائية مع وجود قوى مضادة تعوق النمو في عرض هذه المنتجات داخل الدول المتخلفة قد دفع بأسعار المواد الغذائية في الارتفاع المستمر مع ما يجره ذلك الارتفاع من آثار تراكمية حتي ولم تزد كمية النقود

4- مشكلة التبعية النقدية : إن النقود أو العملة المحلية في الدول النامية و العربية و الاسلامية هي نقود تابعة للعملات الأجنبية مما يجعلها عاجزة عن المحافظة على

قيمتها و بالتالي عاجزة عن التحرك الذاتي الحر تبعاً لمصالحها ، و أن هذه التبعية تجعل من تلك الاموال تتكدس في صورة عملات أجنبية ، كالدولار أو اليورو أو الإسترليني و غيرها من العملات ذات القوة الشرائية ، و كل هذا يجعل من قيمة الثروات و الارصدة لهذه الدول في الحقيقة في أيادي أجنبية تتحكم فيها ، و بالتالي تلاحظ أن أي تغير في قيمة العملات الأجنبية خاصة الرئيسية (الدولار) مثلاً سوف يؤثر بشدة على هذه الأموال ، و كما يتضح لنا أن القيمة الحقيقية لما يمتلكه العالم العربي و النامي من احتياطات موجودة لدى الدول الكبرى باتت تحت رحمة الولايات المتحدة الأمريكية و مشيئتها بحيث تنهب أرصدتها و تأكلها ، و الجدير بذكر أن الدول المصرة للبترول (منظمة الأوبك) و التي تعتبر الدول العربية و الإسلامية أحد أعضائه ليس لديها عملة احتياطية قومية خاصة بها ، و بالتالي لا خيار لها في أيداع فوائضها المالية بعملات تلك الدول الكبرى و في بنوكها المركزية مع انها تملك رصيداً هائلاً في مؤسستي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

5- مشكلة التنمية : إن المشكلة النقدية في العالم العربي و النامي و الإسلامي خلقت أثراً سلبياً على عملية التنمية في هذه الدول حيث تعتبر سبباً رئيسياً في استنزاف ثروات تلك الشعوب ، كما نلاحظ في الواقع أن الأرصدة النقدية في الدول العربية والإسلامية الغنية لدى الدول الصناعية الكبرى معرضه للتجميد و المصادرة إذا ما عارضت مصالح هذه الدول ، و بالتالي فإن نقص السيولة النقدية في هذه الدول تعيق من حركتها التنموية خاصة فيما يتعلق بالفوائد النقدية الناتجة من عملية الاقتراض .

فقد دل تقرير بنك التنمية الإسلامي أن نسبة خدمة الدين العام قد بلغ 20% إلى 40% من قيمة الصادرات هذه البلدان من السلع الخام ، إضافة إلى وجود عدة عوائق مع مستوى العلاقات الاقتصادية بين دول لعالم العربي و الإسلامي و النامي خاصة فيما يتعلق بالتجارة و حركة رؤوس الأموال و بالتالي يصعب سداد الالتزامات الحاصلة عن المبادلات التجارية بين دول العالم الإسلامي .

6- مشكلة التخلف الاقتصادي: من الطبيعي جدا أن الدول الفقيرة و النامية العربية أو غيرها تلجأ إلى الدول الأجنبية دائماً طالبة منها المساعدة المالية لمحاولة القضاء على ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات المستمر مما يضعها في خانة التبعية ،و غالباً ما تكون هذه المساعدات مالية مشروطه بالإضافة إلى وجود فوائد مترتبة عليها ، ونلاحظ أن الدول الفقيرة منها تبدأ في رحلة البحث عن المؤسسات و المصارف التي تمنحها

قروضاً من أجل تمويل تنميتها ، و في الآونة الأخيرة تعثرت معظم الدول العربية مثلاً (تونس) في سداد أقساط ديونها و تراكمت فوائدها مما أثر في إرادتها السياسية ، و هناك تساؤلات تتبلور حول هذه المعضلة هل تستطيع الخروج من الأزمة ؟ أو تعيد جدولة ديونها عن طريق نادي باريس و تستجيب لشروطه .

المطلب الرابع – طرق علاج " مشكلة التضخم:

قبل البحث في طرق العلاج لابد من معرفة السبب الذي أدى إلى حدوثه ، فالعلاج يختلف باختلاف السبب فاذا كان سبب التضخم الارتفاع في مستوى الطلب على السلع و الخدمات في وقت يستقر فيه الاقتصاد على العمالة الكاملة أو اذا كان السبب هو الارتفاع مستوى الأجور بدرجة تفوق الزيادة في إنتاجية القوى العاملة .

فيما يتعلق بالحالة الأولى فإن علاج التضخم يشتمل عدد من السياسات المالية و النقدية على النحو التالي –

زيادة ضريبة الدخل على الشرائح العليا بصفة خاصة لغرض امتصاص جزء من السيولة النقدية و تحقيق التوازن بين الكتلة النقدية و حجم الإنتاج .

– تخفيض الإنفاق الحكومي في بعض الأمور الادارية التي لا تزيد من حجم الإنتاج و التركيز على المشاريع الإنمائية التي تزيد من طاقة الإنتاج.

– عدم زيادة الكمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة المتوقعة في الإنتاج الوطني حتى لا يحدث خلل في التوازن بين السوق النقدي والسوق السلع و الخدمات ، و بالتالي تدل التجارب أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين الزيادة في الكتلة النقدية و الارتفاع في مستوى الأسعار مع وجود فترة زمنية بين العاملين قد تمتد من ستة أشهر إلى تسعة قبل أن تبدأ الاجراءات المتخذة في التأثير في مستوى الإنفاق و مستوى الأسعار، و بالتالي فإن العمالة الكاملة و استقرار الأسعار هدفان يصعب تحقيقهما في آن واحد أي من الصعب على اقتصاد ما أن يكبح التضخم دون أن يضحي بشيء من نموه الاقتصادي ، و لوحظ أنه كلما ازدادت الاجراءات للسيطرة على الزيادة في الأسعار أدى ذلك إلى ارتفاع في مستوى البطالة .

أما اذا كان السبب التضخم ارتفاع في مستوى الأجور كما حدث الحال في بريطانيا و إيطاليا فأن الحلول التي ذكرنها لن تؤدي إلى جدوا و بالتالي هناك بعض الاجراءات الاقتصادية و الاجتماعية بين الحكومة و نقابات العمال أن تتخذها منها :

1- وضع مؤشرات للإنتاجية في مختلف القطاعات و الصناعات يتم على اساسها وضع تقرير الزيادة السنوية في مستوى الاجور بحيث لا تتجاوز الزيادة في إنتاجية العمال .

2- تجميد الزيادة في الأجور إلى فترة زمنية معينة قد تمتد إلى عدة شهور .

3- تقوم السلطات النقدية بضبط الزيادة في حجم الكتلة النقدية ضمن نسب مئوية معينة تتناسب مع الزيادة المرتقبة في حجم الناتج الوطني .

اولاَ – العلاج باستخدام السياسة النقدية :

يقصد بالسياسة النقدية الطريقة التي تتبعها السلطات النقدية لتوجيه كمية النقود عند التداول إلى التوسع أو التقلص بقصد الوصول الى هدف معين ، و لكن السياسة النقدية بمعناها الضيق تقتصر على الوسائل و الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود و بلوغ هدف محدد ، وبالتالي فالسياسة النقدية هي إحدى مكونات السياسة الاقتصادية ، و تعتمد السياسة النقدية على عدد من الإجراءات والأساليب الفنية المتبعة في الرقابة على النقود و الائتمان .

أ - سياسة سعر الخصم و علاج التضخم:

يعبر سعر الخصم عادةَ عن سعر الفائدة التي يمكن أن يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية ، عموماَ أن سعر الخصم مرتبط ارتباط وثيق بأسعار الفائدة قصيرة الأجل أي هناك علاقة طردية بينهما ، فمثلاً إذا أرادت السلطات النقدية أن تقوم بمعالجة حالة التضخم التي تمر بها ليبيا فأنها تعمد إلى رفع سعر إعادة الخصم مما يجعل البنوك التجارية أن ترفع من سعر الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها و ذلك بسبب ارتفاع تكاليف حصول البنوك التجارية على النقود أو الائتمان أو الاحتياطيات النقدية ، و بالتالي يؤدي ارتفاع سعر الفائدة بدوره إلى انخفاض الطلب على الائتمان من طرف المؤسسات و رجال الأعمال و الأفراد مما يخفض حجم الإنفاق الكلي ، و هذا يؤدي إلى تخفيف من حدة التضخم .

خ- سياسة السوق المفتوحة و علاج التضخم :

يقصد بعملية السوق المفتوحة هو قيام البنك المركزي من تلقاء نفسه ببيع الأوراق المالية أو شرائها في السوق المالية ، و لهذا تحتفظ البنوك المركزية بمحفظة ضخمة من السندات الحكومية المتفاوتة الآجال وتعتبر هذه السياسة إحدى مكونات السياسة النقدية باعتبارها المؤثر في الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية إضافة إلى أثرها في سعر الفائدة في السوق ، فإذا ما كانت هناك حالة ارتفاع في مستوى الأسعار و ظهور التضخم ، فإن البنك المركزي يدخل السوق بائعاَ لبعض السندات و الأوراق و الأسهم المالية و هذا بدوره يقلل الاحتياطات النقدية المحفوظة لدى البنوك التجارية مما يجعل البنوك أن تخفض من حجم الائتمان و القروض وهذا بدوره يؤدي بالضرورة إلى تخفيض الإنفاق الكلي ويحد من التضخم .

ج- الاحتياطي القانوني و علاج التضخم :

وعليه أنه يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة في صورة رصيد دائن لدى البنك المركزي و هذه النسبة القانونية للاحتياطي النقدي تمثل الحد الأدنى لما يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية من أرصدة نقدية مقابل ودائعها و يحق للبنوك التجارية استخدام الزائد من الودائع عن هذا الاحتياطي في مختلف أعمال البنك كالقروض و الاستثمارات و غيرها ، و بالتالي يستطيع لبنك المركزي التأثير في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية لعملائها ، فإذا كان الاقتصاد الليبي مثلاً يعيش حالة من التضخم ، فأن البنك المركزي في هذه الحالة يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني ، و هذا يؤدي إلى انخفاض حجم سيولة البنوك التجارية مما يؤدي إلى احجام البنوك عن التوسع في الإقراض هذا بدوره يقلل من الإنفاق الكلي و يحد من التضخم .

ثانياَ- العلاج باستخدام السياسة المالية :

يقصد بالسياسة المالية التي تنتهجها الدولة لاستخدام الأدوات المالية من إيرادات عامة و نفقات عامة و موازنة عامة لمواجهة و علاج المشاكل الاقتصادية المختلفة ، ففي حالة التضخم يجب أن تستخدم الدولة سياستها المالية بهدف تحقيق نتائج عامة بصورة مباشرة .

أ ـ سياسة النفقات العامة و علاج التضخم :

النفقة العامة هي مبلغ نقدي تقوم الدولة أو إحدى هيئاتها بإنفاقها بقصد حاجة عامة ، و بالتالي ففي حالة التضخم تلجأ الحكومة إلى خفض الإنفاق الحكومي محاولة بذلك تقييد الطلب أو تخفيضه لأن الطلب الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي ، و يعني تخفيضه الحد من لظاهرة التضخم .

د- الضرائب و علاج التضخم:

تعرف الضريبة بأنها فريضة نقدية يدفعها الفرد إلزامياَ إلى الدولة من دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة لتحقيق أهداف اجتماعية عامة ، و من هذا المنطلق فإن الدولة تلجأ إلى زيادة معدلات الضرائب السارية أو فرض ضرائب جديدة و ذلك لامتصاص السيولة من الأفراد و تخفيض دخولهم ، و الغرض من هذه السياسة هو امتصاص جانب من القوة الشرائية و منعه من التداول حتى يمكن وقف الضغط التضخمي و إعادة التوازن و الاستقرار إلى النظام الاقتصادي.

لاقتراض العام و علاج التضخم :

القروض العامة ماهي ألا مبالغ نقدية تستدينه الدولة أو من يمثلها لمواجهة نفقات استثنائية غير عادية مع الالتزام برد قيمة القرض مضافاَ اليه فوائدها طبقاَ لشروط عقد

القرض ، و تنقسم هذه القروض إلى عدة أقسام تختلف باختلاف طرق النظر اليها ، و تستطيع الدولة أن تعقد قروضاَ محاولة منها لامتصاص الفائض من الدخول و منع الأفراد من إنفاقها في سوق السلع ، و بالتالي فإن هذا الاقتراض سوف ينقص و يحد من التضخم ، و لكي تكون القروض ذات تأثير على امتصاص القوة الشرائية لدى الأفراد فيجب أن لا تكون عن طريق المدخرات الأفراد بل عن طريق الأموال المعدة للاستهلاك و هذا بدوره يخفض الطلب الكلي الذي يحد من التضخم .

د- السياسة الأجرية و علاج التضخم :

إن الأجر يمثل ثمناً مؤجلاً لمنفعة العمل ، ويصبح حقاً خالصاً للأجير ، وفقاً لما تم عليه الاتفاق عند الانتهاء من العمل بما أن التضخم يمثل الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ،وإن هناك علاقة بين أسعار السلع والخدمات والأجر ، وقد يتغير الأجر أو الدخل النقدي وفقاً لمستوى العام للأسعار حسب الحالات التالية

1- يرتفع الدخل النقدي بنسبة أكبر من نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار فيرتفع الدحل الحقيقي .

2- يرتفع الدخل النقدي بنفس الارتفاع في المستوى العام للأسعار فيظل الدخل الحقيقي ثابت .

3- يرتفع الدخل النقدي بنسبة أقل من نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار فينخفض الدخل الحقيقي وفي الحالتين الأخيرتين سوف يتدهور الأجر الحقيقي خلال فترة التضخم ، ولمنع حدوث التضخم يجب ألا تفوق الزيادة في الاجور عن الزيادة في الإنتاجية .

ثالثاً- العلاج باستخدام سياسة القيود المباشرة:

إن من الأدوات التي تستخدمها الدولة هي وضع القيود المباشرة لمنع ارتفاع الأسعار وليس هذا هو الهدف بل هناك أغراض اجتماعية اخري ومن أهم هذه الوسائل

أ- تثبيت الأسعار وعلاج التضخم :

تقوم الدولة في هذه الوسيلة بتثبيت الأسعار وإيقافها عند المستوي المناسب ، أي تجعل الأسعار في مستوي أقل عما لو تركت لتفاعل العرض والطلب (22)

وقد تكون هذه الوسيلة عاجزة عن تحقيق الهدف منها نظراً لوجود عدة عوامل منها ثبات الأسعار

ب - نظام البطاقات وعلاج التضخم :

إن سياسة تثبيت الأسعار تنتج عنها ظاهرة السوق السوداء ومن الضروري استخدام وسائل أخري للحد من ظاهرة التضخم لذا تتدخل الدول بوضع نظام يقوم بتحديد

الاستهلاك من السلع الضرورية وتوزيع الموارد في المجتمع حيث تحل الحكومة محل عمل جهاز الأسعار لفترة معينة وبالتالي قد طبقت هذه الوسيلة خلال الحرب العالمية الثانية من طرف عدة دول وذلك لوقف الارتفاع الكبير في نفقات المعيشة

ذ- **منح الدعم وعلاج التضخم :**

في هذه الحالة تقوم الحكومة بتحديد سعر ثابت للسلع الاستهلاكية دون سعر التكلفة على أن تتحمل فرق السعر وهما يمثل الدعم الهدف منه حماية الطبقات الاجتماعية من الغلاء والغرض من هذه الطريقة ليس الحد من التضخم بل التخفيف منه في أوقات معينة .

ومما سبق نستطيع أن نقول التالي :

أن التضخم ليس بالظاهرة التي يمكن إيقافها بإجراء سحري واحد ، بصرف النظر عن طبيعة التضخم و أسبابه ، لأنه كما لاحظنا لكل تضخم أسباب خاصة ، و يجب معالجته في ضوء هذه الأسباب و تشير التجربة التاريخية إلى أن هذه الظاهرة قابلة للعلاج أذا استخدمت الجرعات المالية و النقدية بشكل مناسب و في وقت مناسب .

الخـاتمـــــة

إن تغير قيمة النقود اصبحت ظاهرة عميقة في اقتصاديات عالمنا المعاصر ، لاسيما باتجاه الانخفاض المستمر مما ترك أثرا بالغا على الالتزامات الحقوقية المتبادلة وكذلك يؤدي ظهور آثار بالغة الضرر تجعل الاقتصاد عرضه للمضاربات الضارة وبالتالي تؤدي ظهور مشكلتي التضخم و الكساد . لقد تناولت هذه الدراسة موضوع " آثار التغيرات في قيمة النقود و كيفية معالجتها في الاقتصاد " و حاولنا في هذه الدراسة المتواضعة بيان أهم الآثار المترتبة عن تغير قيمة النقود و إجاد طرق العلاج باستخدام السياسات الاقتصادية .

النتـــــائج :

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :

1- إن النقود توفر للأفراد الأشياء التي يريدونها و الرغبات التي يسعون لإشباعها .
2- أن النظام النقدي بكافة أنواعه هو جزء من المجتمع كما أن الروابط النقدية هي روابط اجتماعية .
3- وجود علاقة وثيقة بين الأسعار و قيمة النقود وبالتالي إذا ارتفعت أو انخفضت قيمة النقود يمكن التعرف عليها من دلالة الأسعار
4- لتغير في قيمة النقود عدة صور منها القروض و أيجار العقارات و اجور الموظفين مثلاً .

5- إن التضخم يعتبر أهم أثر اقتصادي للتغير في قيمة النقود إضافة إلى وجود آثار اجتماعية و سياسية. 6- التضخم له تأثير على الجوانب عديدة من حياة الناس سلوكية و اقتصادية و اجتماعية و سياسية .

6- من آثار التضخم الاقتصادية إعادة توزيع الدخل وتقليص حجم الادخار والاستثمار .

7- إن التغير في قيمة النقود ليس خاصاً بنوع معين من النقود بل يطرأ علي جميع أنواع النقود .

8- ضعف الجهاز الإنتاجي في الدول العربية والنامية وخاصة القطاع السلعي أدى ذلك إلي تفاقم معدلات التضخم

9- ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتجنب ظاهرة التضخم والمحافظة علي استقرار قيمة العملة

10- تعتبر الأرقام القياسية للأسعار هي الوسيلة العلمية التي تترجم اتجاهات المستوي العام للأسعار ومؤشر لتطور قيمة النقود في فترات التضخم.

التوصيـــــــــات:

وعلى ضوء ما تقدم من نتائج وصل الباحثان إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات التالية :

1- توحيد التعامل بعملة إسلامية موحدة على غرار العملة الأمريكية (الدولار) لضمان الاستقرار في قيمة النقود ولتكوين قوة اقتصادية إسلامية عربية.

2- ضرورة الاهتمام بالقنوات الانتاجية ودعمها من قبل الدولة للمحافظة علي قيمة النقود .

3- ضرورة إلغاء التعامل في سعر الفائدة من قبل الدول الاسلامية للمحافظة علي قيمة النقود من التذبذب والاعتماد علي التمويل مثل نظام المشاركة الذي يدعم الاقتصاد

4- ضرورة عقد ندوات ومؤتمرات تجمع بين المؤسسات المالية والنقدية لحل مشكلة تغير قيمة النقود .

5- إتباع الدول العربية والنامية والاسلامية السياسات والإجراءات الاقتصادية التي تكفل المحافظة على الاستقرار النسبي لقيمة النقود .

6- تقليل الاعتماد على القروض الخارجية والاعتماد على زيادة الانتاج لتحقيق الاستقرار النقدي

7- لتحقيق مبدأ الكفاية بالدول الاسلامية ضرورة الربط بين مقدار الاجور والمستوي العام للأسعار .

الهوامش :

1- عادل أحمد حشيش ،أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي ،دراسة المبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود و البنوك و الائتمان ، دار الجامعة الجديدة ، مصر، الإسكندرية ،سنة 2004،ص 15.

2-إسماعيل محمد هاشم ، مذكرات في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية ، لبنان ، بيروت ،سنة1996،ص14

3-أحمد زهير شامية ، النقود و المصارف ،دار زهران ، الاردن ، عمان ، سنة 1993،ص 18.

4- إسماعيل هاشم ،مرجع سابق، ص14 5- فؤاد دهمان ،الاقتصاد السياسي ، جامعة دمشق ،سوريا ، سنة 1974 ،ص 8

6- أحمد زهير شامية ، مرجع سابق ، ص35

7- كمال شرف وهاشم أبو عراج ، النقود والمصارف ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، سنة 1994 ،ص120

8- تعريف شركة أيرنست آنديونغ أنظر موقع إنترنت

http://www.itep.ae/arabic/EducationaICenter/CommNet/e_money.asp

9- عادل حشيش ،مرجع سابق ص55

10- عادل حشيش، مرجع سابق ص60-66

11- رشاد العصار ورياض الحلبي ،النقود والبنوك ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان، الاردن، سنة 2000 ،ص16-17 .

12- محمد زكي الشافعي ،مقدمة في النقود والبنوك ، دار النهضة، بيروت، لبنان ، ص45.

13- عادل حشيش ،مرجع سابق،ص92.

14- حمدي عبدالعظيم، السياسات المالية والنقدية، دراسة مقارنة بين الفكر الوصفي والفكر الاسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2007، ص41-46.

15- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1970، ص65.

16- محمد ذكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت،ط7، ص67.

17- عادل حشيش، مرجع سابق،ص292-294.

18- محمد زكي الشافعي، مرجع سابق، ص92.

19- سعيد البار، التجارة الدولية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ط1، 1959، ص175.

20- رمزي زكي ، مرجع سابق، ص581.

21- محمد عزيز، النقود والبنوك، مصلحة المعارف، بغداد، ط2، 1968، ص282.

22- نبيل الزوبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ص452.